ملخص التعليقات على مشروع مرسوم إحداث
اللجنة الوطنية للابتكار والبحث الصناعي

هوية المقترح	المادة	التعليقات المقترحة	القرار	الجواب	ملاحظات
مواطن أول	المادة الأولى	**تغيير اسم اللجنة ب "اللجنة الوطنية للبحث والابتكار" بدون حصر الموضوع في البحث الصناعي لأن هناك مجالات أخرى للإبتكار كالزراعة والخدمات..**	غير مقبول	نظرا لوجود لجنة بينوزارية متخصصة في مجال البحث في كل القطاعات الوطنية، ارتأت الوزارة اقتراح لجنة مكملة وموازية تختص بمجال الابتكار والبحث الذي يؤدي إلى التصنيع لنقل بلادنا إلى مصاف الدول المنتجة للتكنولوجيا. هذا، وللتذكير فإن الابتكار الصناعي يهم جميع القطاعات الوطنية.	
		إضافة المهمة التالية : **تبسيط وتعميم ثقافة الابتكار في كل المجالات بما فيها الصناعة التقليدية والزراعة والخدمات ...؛..**	غير مقبول	بالنسبة للشق الأول من المقترح، ونظرا لكون اللجنة ذات طبيعة استشارية واقتراحية - وليست تقريرية - وأن " تعميم ثقافة الابتكار" يندرج ضمن أوراش الاستراتيجية الوطنية للابتكار "مغرب ابتكار" في إطار محور "تعبئة الكفاءات"، فليس مناسبا إضافة هذه المهمة التطبيقية للجنة؛	
		إضافة المهمة التالية: **إنشاء لوحة قيادة وطنية للبحث والابتكار من أجل (1) مراقبة مدى تعاون مختلف الهيئات المعنية فيما بينها حول البحث والابتكار (عبر إحداث مؤشرات أداء خاصة بذلك) (2) متابعة فعالية اتفاقيات التعاون الدولي المختلفة في مجال البحث الابتكار و(3) متابعة فعالية التحفيزات القانونية والمالية المشجعة للبحث و الابتكار و (4) مؤشرات أداء وجودة خاصة بدور الهيئات الممثلة في اللجنة.**	مقبول	تم اعتماد فكرة لوحة قيادة وطنية للابتكار بمؤشرات مرقمة ومناسبة (Tableau de bord national de l'innovation avec des indicateurs chiffrés et appropriés) نظرا لكون اللجنة من جهة مدعوة لتقديم تقييم حول تقدم الأنشطة المبرمجة في إطار الاستراتيجية الوطنية للابتكار وإعداد حصيلة سنوية لها ومن جهة أخرى مطالبة في المادة السادسة بإعداد تقرير سنوي حول حصيلة أنشطة اللجنة. وقد تدرس اللجنة في إطار إعداد قانونها الداخلي، إمكانية إنشاء فرق عمل موضوعية (Thématiques) كما ورد في المادة الخامسة تهتم بمتابعة محاور الاستراتيجية	

				الوطنية للابتكار من ضمنها "الحكامة والإطار القانوني"، "التمويل والدعم"، البنية التحتية " و "تعبئة الكفاءات" إضافة إلى فرق عمل أخرى تشتغل على موضوع التعاون الداخلي (Coopération nationale) بين الفاعلين في مجال الابتكار من بينها مؤسسات البحث والمقاولات في إطار التقريب بينهما وموضوع التعاون الدولي (Coopération internationale) في مجال الابتكار لتقوية حضور وتفاوض الفاعلين المغاربة دوليا ولإفادة بلادنا بشكل جماعي من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الابتكار	
مواطن ثاني	المادة الرابعة	**من الضروري تحديد عدد الاجتماعات السنوية للجنة في اجتماعين سنويين على الأقل مع التركيز على مناقشة نتائج الاجتماع السابق والإشكالات المطروحة وأشغال فرق العمل. مع إدراج فكرة برنامج دوري ينبثق من البرنامج السنوي وبالتالي يقدم تقريران دوريان سنويا.**	مرفوض	حسب المادة الرابعة، تجتمع اللجنة على الأقل مرة واحدة سنويا ل (1) فحص حصيلة الأنشطة (أي أنشطة اللجنة من ضمنها فرق العمل) و(2) لفحص حالة تقدم تنفيذ وإنجاز البرامج والأنشطة الواردة في الاستراتيجية الوطنية للابتكار و(3) إعداد البرنامج السنوي لأنشطة اللجنة. يمكن للجنة أن تجتمع كلما دعت الضرورة لذلك، بناء على دعوة رئيسها أو السلطة الحكومية المنتدبة من طرفه لهذه الغاية.	
	المادة الأولى	**من المهم تبني الدولة للابتكارات المغربية بشكل عام، وخاصة المتعلقة بالمجالات الاستراتيجية للدولة في الأمد القريب أو البعيد، بالتالي من المهم التنصيص على أن تمول الدولة الحصول على براءة الاختراع العالمية وضمان استفادة الدولة من تلك الابتكارات وحماية كافة الحقوق.**	غير مقبول	تندرج الفكرة المقترحة ضمن محاور الاستراتيجية الوطنية للابتكار في إطار ورشة " تنمية سوق براءات الاختراع " من محور " التمويل والدعم" . لذلك، لا نرى لزاما تضمينها في مهام اللجنة.	
مواطن ثالث	المادة الثانية	**أقترح أن يكون ضمن اللجنة كل من: 1- السلطة الحكومية المكلفة بالتربية والتعليم (لأن فكر وفنون الابتكار السلمي تُزرع وتُنمى من الصغر من خلال المدرسة. 2)- السلطة الحكومية المكلفة بالإعلام وخاصة التلفزة (لأن الاعلام له دور كبير في التربية الابتكارية السلمية من خلال البرامج العلمية كمثل برنامج**	مقبول	مقترحات وجيهة، غير أنه ونظرا لكون مجال الابتكار ذات طبيعة أفقية أي أن كل القطاعات الوطنية معنية بالموضوع، فقد تم الاقتصار على الفاعلين المباشرين من القطاعات العمومي والخاص والمجتمع المدني لتيسير تدبير عمل اللجنة. هذا، وقد نصت المادة الثانية على أنه بإمكان رئيس	

		"فيزيا كون" الجميل جداو الذي كان يُبت في إذاعة الجزيرة أطفال (ستجده مسجل في الأنترنيت بسهولة). 3- السلطة الحكومية المكلفة بالأسرة (لأن للأسرة دور لا يُمكن تجاهله في زرع أو نزع فكر الابتكار من مكوناته خاصة لدى الاطفال. 4- الهيئة الوطنية لحقوق الانسان: (لأن حياة المبتكرين في خطر كبير خاصة الابتكارات السلمية في مجال الطاقة النظيفة، كطاقة الجاذبية و الماء والتي إن تم الاعتراف بها وطنيا ستؤدي إلى الاستغناء عن غالبية مشتقات المواد النفطية وبالتالي إفلاس شركات ضخمة عبر ربوع كل العالم، وهذا لن يسمح به الكثيرون، لذلك لا يمكن تجاهل هذا الجانب ونحن نسمع مرارا أن المُبتكرالفلاني أو العالِم الفلاني قد تم اغتياله من طرف مجهولين. 5- السلطة الحكومية الممثلة للجالية المغربية في الخارج (لأن هذه الفئة مبتكرة بامتياز وعندها الرغبة الجارفة أن تقدم ابتكاراتها وأفكارها إلى بلدها الحبيب المغرب، المطلوب فقط إعطاءها الفرصة وعدم إغلاق الباب في وجهها). 6- السلطة الحكومة المكلفة بالشباب لأنها هي أهم شريحة في المجتمع حتى يغلب فكر الابتكار السلمي على كل الأفكار الاخرى الهدامة والتي تولدها البطالة ووو . وشكرا على إتاحتكم الفرصة للمواطنين حتى يساهموا في تنمية بلدهم.		اللجنة أن يدعو السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية والمنظمات المهنية وأي شخصية مؤهلة معنية مباشرة بالمواضيع المدرجة في جدول الأعمال لحضور اجتماعات اللجنة.	
	مقترح جديد	**أطلب أن يخصص فصل أو إشارة في نص إلى الطابع السلمي للابتكارات الصناعية موضوع هذا المشروع، لأن الابتكارات العلمية الأخرى من قبيل العسكرية، النووية، الجينية... من شأنها أن تمس سلامة الدولة والصحة العامة وسلامة مُبتكرها وأسرته فلابد من الاشارة إلى أنها ممنوعة وغير مسموح بها حرفيا في نص هذا القانون وذلك حتى لا يضن البعض أنها مسموح بها ويُبرر تصرفات إجرامية من قبيل ابتكار متفجرات للانتحاريين أو الارهابيين...**	**غير مقبول**	للتذكير، فإن إنشاء اللجنة الوطنية للابتكار جاء في إطار محور "الحكامة والإطار القانوني للابتكار" للاسترتتيجية الوطنية "مغرب ابتكار" تفعيلا لورشة " لجنة الحكامة الإستراتيجية من القطاعين العام والخاص" بقصد وضع حكامة جيدة للإستراتيجية المذكورة وضمان تنسيق أفضل للمنظومة الوطنية للابتكار بالمغرب تحقيقا للانسجام بين مختلف الفاعلين في مجالي الابتكار والبحث الصناعي ببلادنا، وكذلك لضمان رؤية واضحة وتعبئة مستمرة لكل القطاعات	

	والشركاء من القطاعين العام والخاص، مما سيمكن من تحقيق طموحات بلدنا في هذا المجال، أما عن طبيعة الابتكارات فليست من اختصاص اللجنة النظر في مشاريع الابتكار.				
	Les observations sont traitées ci-dessous par article concerné.	**بدون تعليق**	**Le projet de Décret relatif au Comité National de l'Innovation et de la Recherche Industrielle soumis à commentaire sur le site web du Secrétariat Général du Gouvernement représente une avancée notable dans l'évolution et l'amélioration de la gouvernance du Système National de l'Innovation au Maroc.** **Le projet de décret soulève les observations suivantes ....**	*Commentaire*	**CGEM**
	Les raisons du refus sont : - Création de l'Agence devrait se faire par une loi. Le Comité pourrait recommander la création d'une telle structure mais il n'est pas censé élaborer et soumettre de projet de loi dans le cadre de ses missions ; - Le comité n'est pas un organe opérationnel mais plutôt une structure de proposition.	**غير مقبول**	**Le Comité National dans sa composition actuelle telle que définie par le projet de décret s'apparente à un conseil supérieur stratégique et de délibération. Nous estimons nécessaire de doter le Maroc d'une Agence dont la mission serait de répondre à notre ambition nationale d'inscrire le Maroc dans l'économie du savoir.** **Dans cette perspective, la CGEM propose que ce comité soit chargé dans le cadre de ses missions de la préparation d'un projet de loi portant création de l'Agence Nationale pour la Promotion de l'Innovation et de la Recherche dans un délai de 24 mois. Cette agence représentera l'organe opérationnel de l'Etat en matière d'innovation et le guichet unique auprès des entreprises et des bailleurs de fonds internationaux.**	Article 3	

			Cette agence se substituera au Comité National de l'Innovation et de la Recherche Industrielle. Nous vous faisons parvenir ci-dessous et suite à l'analyse des articles du projet de décret les amendements suivants.		
	من الأفضل الإبقاء فقط على الوزارة المكلفة بالصناعة لأداء مهمة الكتابة لتسهيل عمل الكتابة.	**غير مقبول**	**Le secrétariat du comité est assuré par l'autorité gouvernementale chargée de l'industrie en coordination avec un représentant du chef du gouvernement.**	Article 3	
		مقبول	**Le chef du gouvernement désignera un interlocuteur permanant de ce comité.**	Article 2	
	Il s'agit d'une reformulation de l'article 4 stipulant : « Le Comité se réunit au moins une fois par an, sous la présidence du Chef du Gouvernement afin d'examiner le bilan des activités et l'état d'avancement de l'exécution et de la réalisation des programmes et actions prévues dans la stratégie nationale de l'innovation et établir le programme annuel des activités du comité ».	**مقبول**	**Le comité se réunit au moins une fois par an sous la présidence du chef du gouvernement afin de se prononcer sur le bilan des activités, l'état d'avancement de l'exécution et sur la réalisation des programmes et actions prévues dans la stratégie nationale de l'innovation. Il établit le programme annuel de ses activités.**	Article 4	
	Comme stipulé dans l'article 5, le comité peut constituer des groupes de travail thématiques (temporaires ou/et permanents). En conséquence, il pourrait être constitué un groupe permanent dédié au suivi et mise en œuvre du plan d'action du comité. Néanmoins, la CGEM propose de confier à un organe exécutif de suivi et mise en œuvre du plan d'action du CNIRI la mission de proposer au comité de constituer des groupes	**غير مقبول**	**Le comité mettra en place un organe technique ou exécutif ad' hoc qui aura pour missions le suivi et la mise en œuvre du plan d'action validé par le comité. Cet organe peut constituer des groupes de travail thématiques dont l'objet, la composition, le fonctionnement et la coordination sont fixés par décision du comité sur proposition de l'organe exécutif. Le secrétariat de ces groupes de travail est assuré par l'autorité gouvernementale**	Article 5	

	de travail thématiques… Cet organe intermédiaire pourrait alourdir les procédures de travail du CNIRI tout en réduisant le degré de responsabilisation des groupes de travail thématiques devant le comité.		**chargée de l'industrie.**		
	L'élaboration de projets de lois telle que la création d'une agence relève du domaine des compétences des autorités gouvernementales. Comme il a été commenté avant, le Comité pourrait recommander au Gouvernement la création d'une telle structure.	غير مقبول	**Le comité est chargé d'élaborer un projet de loi instituant l'Agence Nationale de l'Innovation. Le comité national de l'innovation et de la recherche industrielle sera dissout d'office dès sa création. L'agence se substituera ainsi au comité.**	Article 7	
	Dans la proposition, il y a des idées qui se croisent avec les propositions de la CGEM. Pour les propositions relatives aux projets (1) loi de l'innovation, (2) agence de l'innovation et (3) création d'une fondation de gestion des fonds et donations internationales, ces missions sont du ressort des autorités gouvernementales. Le Comité pourrait juste recommander de telles propositions au Gouvernement. L'idée de la mobilisation des acteurs nationaux rejoint les projets en cours sur la loi sur l'innovation porté par le MICNT et sur le statut du chercheur porté par le MES. Le suivi pourrait être assuré par un	غير مقبول	**Nous accueillons avec une très grande satisfaction le projet de décret instituant le comité national de l'innovation et de la recherche industrielle. Promouvoir l'innovation implique en effet la conjugaison des efforts d'un grand nombre d'acteurs (institutions publiques et privées), les stratégies et politiques d'innovation étant intrinsèquement horizontales ou transverses. Initiées et menées au plus haut niveau politique elles exigent des structures complexes et des stratégies de coordination et d'évaluation et efficaces En vue de permettre à ce comité de jouer le rôle d'initiateur de la stratégie nationale de recherche et d'innovation au Maroc nous émettons ci-après nos remarques et suggestions sur ce projet.**	Article premier	**R&D Maroc**

	groupe de travail du comité dédié aux aspects réglementaires de l'innovation. La proposition sur l'évaluation d'impact économique de la stratégie nationale de l'innovation est prise en compte dans l'article 1 sur les missions dans lequel le comité propose le lancement des études d'impact socio-économique de l'innovation.		**Nous proposons de prévoir dans les principales missions de ce comité en plus de celles indiquées dans le projet de décret, l'élaboration et la proposition au gouvernement dans un délai de deux ans :** **- un projet de loi sur l'innovation au Maroc ;** **- un projet de création d'une Agence nationale de recherche et d'innovation ;** **- un projet de création d'une fondation pour la recherche en vue de recevoir (gérer) les fonds provenant de donateurs et de la coopération internationale.** **Ce comité s'attachera à:** **• proposer un cadre permettant la mobilisation des acteurs nationaux de la recherche au service de l'innovation et de la recherche industrielle.** **• évaluer l'impact économique de la stratégie nationale de recherche et d'innovation.**		
	Cette proposition sera prise en compte dans les missions du comité	مقبول	**Ce comité devra également veiller à l'organisation tous les deux ans des Assises Nationales de la Recherche et de l'Innovation.**		
	Rappelons que la priorité aujourd'hui est de mettre en place le CNIRI, comme étant une action urgente (non encore réalisée à une année près de la fin de la stratégie nationale « Maroc Innovation »), et ce pour améliorer la gouvernance de cette stratégie et coordonner les acteurs de notre Système National de l'Innovation.	غير مقبول	**Ce comité devra également étudier avec le comité permanent interministériel pour la recherche créé en 2001 la fusion de ces deux instances pour créer le Comité national de coordination et d'évaluation de la recherche et de l'innovation.**		

	Par la suite, l'idée de fusion du CNIRI et du Comité Permanent Interministériel de la R&D pourrait être proposée pour examen au comité. Et en cas de son approbation, le comité pourrait la recommander au Gouvernement.				
	On retient la proposition de désigner un représentant de la présidence du gouvernement au Comité. La deuxième proposition rejoint une suggestion antécédente d'un citoyen et reste pertinente dans la mesure où l'autorité gouvernementale chargée de l'éducation nationale est appelée à promouvoir l'éducation des techniques de la créativité et de l'innovation aux niveaux des cycles primaires et secondaires (collégiales et supérieurs).	مقبول	**En plus des membres cités dans le projet, nous proposons (*en tant que membre de ce comité et puisse participer à ses travaux*):** - **un représentant du chef de gouvernement en charge du dossier relatif à la recherche et l'innovation ;** - **l'autorité gouvernementale chargée de l'éducation nationale.**	Article 2	

مقترحات أخرى واردة بطرق أخرى (غير واردة عبر موقع الأمانة العامة للحكومة)

هوية المقترح	المادة	التعليقات المقترحة	القرار	الجواب	ملاحظات
ANPME	Article 2	**Demande d'ajout de l'ANPME parmi les membres permanents du comité**	**مقبول**	Cette proposition sera prise en compte dans le présent projet de décret.	
IRESEN	Article 2	**Demande d'ajout de l'IRESEN parmi les membres permanents du comité**	**مقبول**	Cette proposition sera prise en compte dans le présent projet de décret. D'autres organismes ont été ajoutés à ce titre, tels que CNESTEN, CRTS, INRH, INRA, MAScIR.	
Ministère de la Santé	المادة 1	يتعين ذكر صفات المسؤولين الذين يمثلون الهيئات أو المؤسسات المعينة.	**مقبول**	بدون تعليق.	
	المواد 1 و3 و5	ملاحظات لغوية على صياغة النص بالعربية.	**مقبول**	بدون تعليق.	
Membres de la commission de publication (SGG)	Article 2	**Changer l'expression « autorité gouvernementale chargée » par « Ministère ou Ministre en charge » à l'instar de plusieurs textes adoptés dernièrement (Exemple Finances, etc.)**	**مقبول**	Cette proposition sera prise en compte dans le présent projet de décret.	
		Ajouter « ou son représentant de haut niveau » et ce pour éviter l'absence des départements ministériels concernés	**غير مقبول**	On risque de ne plus avoir la participation des Ministres mais quelques uns uniquement.	
	Article 4	**Préciser le quorum (2/3 par exemple) pour la tenue des réunions du comité pour assurer la continuité de ses rencontres**	**غير مقبول**	Cet aspect sera prévu dans le règlement intérieur.	